نضال الشعب

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

ملك النرويج يشارك بإحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الاثنين 2024/12/2 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (115)

الإعلان الدستوري ترسيخ لعملية انتقال السلطة ووحدة النظام السياسي

افتتاحية العدد

بعيداً عن أي محاولات لإثارة الجدل بخصوص «الإعلان الدستوري» الذي أصدره الرئيس محمود عباس والذي يقضي بموجبه، في حال شغور مركز رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، أن يتولى مهامه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مؤقتاً، لحين إجراء الانتخابات الرئاسية وفق قانون الانتخابات الفلسطيني، وهذا الإعلان يمثل بحد ذاته خطوة حكيمة وقراراً شجاعاً للحفاظ على استقرار ووحدة النظام السياسي الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو يمثل ضمانة لعملية انتقال السلطة بشكل سلمي وديمقراطي، ويقطع الطريق أمام محاولات خلق الفوضى من قبل أعداء الشعب الفلسطيني، وهو حماية للوطن وصيانة للسلم الأهلي والمجتمعي، والحفاظ عليه وعلى المنجزات الوطنية التي تحققت بتضحيات جسام.

بهذا الإعلان، أراد الرئيس محمود عباس أن يرسل رسالة سياسية واضحة باعتباره آخر الباقيين من مؤسسي النظام السياسي الفلسطيني بأنه حامي للمشروع الوطني وللمسيرة الوطنية ووحدة شعبنا ونظامه السياسي تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، وبحكمته وحنكته السياسية أراد إرساء دعائم النظام السياسي واستقرار المجتمع الفلسطيني ضمن النظام الأساسي للمنظمة، والقانون الأساسي للسلطة الوطنية باعتباره الدستور المؤقت للشعب الفلسطيني وفي إطار الشرعية الوطنية الفلسطينية.

تكمن أهمية «الإعلان الدستوري» بأنه يقطع الطريق على أية محاولات لفرض أي كان من خارج النظام السياسي كرئيس انتقالي للسلطة، وهو يؤكد على مشروعية المؤسسة السيادية الفلسطينية، ويضمن تداول السلطة بشكل سلس وسلمي وديمقراطي في إطار المؤسسة السياسية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية التي تلي شغور منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، وهذه الخطوة جاءت في إطارها الصحيح ، لتعزيز الترتيبات المتعلقة بالساحة الفلسطينية وإدارة النظام السياسي بشكل انتقالي تمهيدا لأجراء الانتخابات والاعتماد على صناديق الاقتراع .

يأتي توقيت الإعلان الدستوري باعتباره جزءاً من عملية التجديد والإصلاح السياسي الفلسطيني ، لضمان الانتقال السلس وبشكل ديمقراطي للسلطة ، وبأنه آن الأوان للمباشرة باتخاذ الاجراءات السياسية والسياسات الاقتصادية لتحديد العلاقة مع الاحتلال ، وترسيخ الإعلان الدستوري لدولة فلسطين باعتبار أن المرحلة الانتقالية قد انتهت ، ونحن في الطريق إلى تجسيد الدولة ، ولإجراء حوار وطني داخلي مع كافة المكونات السياسية والمجتمعية الفلسطينية في ظل الهجمة العدوانية الشرسة على شعبنا وقضينا الوطنية، واستثمار وتوظيف حالة الزخم للقضية الفلسطينية بالاعترافات الدولية والوضع الجديد لدولة فلسطين في الأمم المتحدة والقرارات الدولية التي تتعلق بشعبنا وقضيتنا مع استمرار جريمة الحرب والإبادة الجماعية.

لقد اكد الإعلان مرة آخرى على أهمية التمسك بالنهج الوطني الديمقراطي بالنظام السياسي وفي منظمة التحرير الفلسطينية القائم على التعددية الحزبية والفكرية والسياسية ، وينبغي أن يبقى حاضراً في إطار التجربة الفلسطينية ، وفي إطار تطوير النضال السياسي الفلسطيني لاحقاً ، والتمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل النابع من المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

إن طبيعة النظام السياسي القائمة بتحمل مسؤولية القرارات والسياسة الفلسطينية الرسمية الممارسة على جميع الأصعدة ، وهي المسؤولة عن تحديد العلاقة الجدلية مابين المؤسسات الفلسطينية كافة واستقلاليتها ، اللجنة التنفيذية ، والمجلس الوطني والمركزي ، وكذلك تحديد العلاقة بين دور ومسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لذلك فإن قرار الرئيس الدستوري بتحديد مهمة الرئيس الانتقالي ممثلاً برئيس المجلس الوطني الفلسطيني بأجراء انتخابات رئاسية بمهلة زمنية محددة، تملئ فراغا في مؤسسة الرئاسة يضمن استقرار النظام ، ويعيد الاعتبار لمؤسسات منظمة التحرير والذي من الممكن أن يشكل مثل هكذا إعلان مقدمة لترتيبات شاملة في كافة مؤسسات المنظمة.

لقد جاء القرار ليشكل ضمانة للوحدة ويحمي النظام السياسي من أي فراغ قد يهدد وحدة القرار، وهو يعزز ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني بإجراء الانتخابات وفق القانون لتكون انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وهذا بمثابة رسالة للعالم بأن الشعب الفلسطيني، ورغم كل التحديات، متمسك بحقه في تقرير مصيره واختيار قيادته بعملية ديمقراطية يعبر من خلالها عن إرادته الوطنية، ولكل المشككين بالقرار عليهم قراءة الموضوع بشكل مختلف فالمجلس الوطني هو البرلمان الفلسطيني الذي يعد الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني، وهو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الذي يضع سياسات المنظمة وخططها، وبهذا الاطار جاء قرار الرئيس منسجما مع سياقه.

إن دعم وإسناد توجهات الرئيس لضمان الانتقال السلس للسلطة بالمرحلة الانتقالية، يصب في خانة تقوية قدراتنا بمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، فما يستهدف الشعب الفلسطيني ويتهدد قضيته الوطنية، من سياسة فرض الأمر الواقع التي تحاول حكومة نتنياهو والإدارة الأمريكية فرضها على شعبنا ، يتطلب وقفة فلسطينية جادة للشروع بوضع خطة وطنية قادرة على تعزيز صمود المواطن الفلسطيني أولاً، ومواجهة سياسات حكومة الاحتلال ثانياً ، والتمسك بالمشروع الوطني وبالقواسم المشتركة وبالأهداف الوطنية، وإن شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني تكمن في التخندق حول مؤسساته الشرعية ، وإرادته الوطنية الديمقراطية واستقلال قراره الوطني طريقاً للاستقلال والحرية.

على هامش المنتدى الصيني- العربي للسياسيين الشباب بمدينة تشوهاي

السياسيون العرب الشباب يؤكدون دعمهم المطلق والثابت لنظرائهم الفلسطينيين وقضية الامة الأولى

تقرير - حسني شيلو

جدد السياسيون العرب الشباب تأكيد دعمهم المطلق للشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه المشروعة فوق ترابه الوطني، ووقفهم الى جنابة في مواجهة العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة التي يشنها جيشنها للشهر الرابع عشر التوالي مخلفا أكثر من 160 ألف ضحية بين شهيد ومفقود وجريح في قطاع غزة وحدة وسط تدمير شامل وكارثة إنسانية غير مسبوقة.

جاء ذلك في صلب مقابلات خاصة مع مجلة "نضال الشعب" الالكترونية، لسان حال اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أجرتها معهم على هامش مشاركتهم في المنتدى الصيني العربي للسياسيين الشباب في دورته الثالثة بمدينة تشوهاي، برعاية دائرة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بالاشتراك مع اللجنة الحزبية لمقاطعة قوانغدونغ.

وشارك في المنتدى الذي استمرت اعماله يومين أكثر من مئة سياسي شاب من إحدى وعشرين دولةً عربية، إلى جانب ممثلين عن الشباب الصيني، ويهدف الحدث إلى تعزيز التواصل والتبادلات المباشرة بين الشباب وترسيخ لأسس الصداقة والتعاون مع الصين، البلد الصديق حيث شددوا على أهمية هذه العلاقات التاريخية معها والمرتبطة بالتواصل الحضاري والفكري.

أشار ليو جيان تشاو، رئيس دائرة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، إلى أن انعقاد هذا المنتدى يأتي في إطار تنفيذ التوافقات المهمة التي توصل إليها قادة الصين والدول العربية، مشددًا على أهمية دور الشباب في بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك في العصر الجديد، حيث أشاد الممثلون المشاركون، بمبادرة الحضارة العالمية التي اقترحتها الصين. مؤكدين أهمية المنتدى في تعزيز ثقافة السلام، لا سيما في ظل احتدام الصراعات في مناطق مختلفة من العالم.

وفي هذا الصدد، وجه شباب الأحزاب العربية رسالة تضامن مع الشباب الفلسطيني مؤكدين على الموقف الثابت والدعم لهم، محذرين من أن استهداف الاحتلال الإسرائيلي للشباب الفلسطيني سياسة ممنهجة باعتبارهم الرأسمال الوطني الفلسطيني.

ووجه عضو المكتب السياسي لحزب آفاق تونس، حسان يونس، رسالة تضامن قائلا: مهما اشتدت جرائم الإحلال والابادة فإن إرادة شباب فلسطين في الحرية واسترداد الحقوق المسلوبة ستنتصر على الطغيان والخذلان.

من جهته زياد يوسف عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع الشعبي للتقدم جيبوتي، كان لنا الشرف بلقاء شباب فلسطين، لقد رأينا العزم والنصر في اعينهم. وتابع الشباب الفلسطيني مثال لكل شباب العالم في العمل والانتماء وحب الوطن ونتطلع لتعزيز الشراكة والعلاقات المتميزة القائمة بين جيبوتي وفلسطين، وسبل تطويرها إلى افاق أرحب.

وقال غادي عوض، عضو قيادة شبيبة الحزب الشيوعي اللبناني، ان معركتنا واحدة من منطلق وطني وإنساني، ونحن نقدم رسالة دعم وإسناد لشباب فلسطين الذين يواجهون الاحتلال بعزم وإرادة لا تلين. إن دعمنا لهم ليس محصوراً في الشعارات فقط، بل يمتد إلى كافة الأصعدة والقدرات المتاحة، تلبية لحقوقهم في الحرية والكرامة. من لبنان إلى فلسطين القضية واحدة، نحن في صفهم حتى تحقيق النصر.

ومن المغرب، قال أبو بكر الشرقاوي عضو المجلس الوطني لحزب الاستقلال المغربي، إن انعقاد الدورة الثالثة للمنتدى الصيني - العربي للسياسيين الشباب يصادف تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يخلد هذه السنة في 29 نوفمبر2024، وهي مناسبة لتجديد التأكيد على موقف المملكة المغربية الراسخ من عدالة ومركزية القضية الفلسطينية.

وتابع.. كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من خلال الرسالة التي بعثها يوم أمس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السيد "شيخ نيانغ".

حيث أكد على أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في إطار حل الدولتين المتوافق عليه دوليا تكون فيه غزة جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المستقلة.

فالمملكة المغربية ما فتئت تعبر عن تضامنها الكامل ودعمها اللا مشروط لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن الجزائر، جددت رضا عثمانية نائب بالمجلس الشعبي لحزب صوت الشعب الجزائري، القول الجزائري المأثور، "نحن مع فلسطين ظالمة او مظلومة.. هذا نهجنا منذ ولدنا ونعمله لأبنائنا. فلسطين تجمعنا وتوحدنا وليس لنا سوى فلسطين لنضعها وساما على صدورنا. شباب فلسطين هم قادة الأمة جمعاء.

وأشاد أحمد سعد الدين، بمواقف جمهورية الصين الشعبية الصديقة معبراعن التقدير العربي الكبير لسياسات بكين الداعمة للقضايا والحقوق العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وهو أمر يتواءم مع العلاقات العربية الصينية الراسخة والضاربة في جذور التاريخ".وقال محمد اشتية، عضو اللجنة المر

لحركة فتح ورئيس الوزراء السابق لدولة فلسطين، أن العلاقات قديمة بين الصين والدول العربية ومرتبطة بالتواصل الحضاري بين حضارتين عظيمتين. وأضاف أن هذا التواصل والتناغم بين الحضارتين مبني ليس فقط على الاحترام المتبادل وتشابك المصالح، بل مستند إلى مواقف مبدئية عكست نفسها على العلاقات السياسية الاقتصادية والثقافية في الأوقات الحالية والعصر الحالي.

وتابع، "العرب شركاء مع الصين من أجل إصلاح العالم والوصول إلى نظام عالمي أكثر عدلا وبعيدا عن الهيمنة والتسلط والاستعمار ومن أجل حق الشعوب في تقرير مصيرها... نحن والصين الصديقة نُدين التدخل الخارجي في شؤون الدول العربية المنطقة، الأمر الذي خلق عدم استقرار في سوريا واليمن وليبيا والسودان لإبقاء المنطقة متوترة وكأنها بحاجة إلى الولايات المتحدة".

وبدروها أكدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني على أهمية هذا اللقاء الذي جمع الشباب السياسيين العرب، ودعت الشباب العربي لإقامة مجتمع الشباب العربي الصيني المشترك في العصر الحديث.

وشاركت الجبهة في المنتدى ممثلة بعضو لجنتها المركزية سكرتير دائرة الشباب والطلاب احسان نصر الذي قال: " ان جبهة النضال الشعبي الفلسطيني واتحاد شباب النضال الفلسطيني يمدان الأيادي والجسور للتعاون والعمل المشترك بما يخدم قضايانا المشتركة، وخاصة في هذه اللحظة الحاسمة وشعبنا الفلسطيني يتعرض لحرب تدميرية وابادة جماعية وإرهاب منظم من قبل إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة، وشعبنا لن يستسلم وسيبقى صامداً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وسنقيم دولتنا الفلسطينية المستقلة والحرة.

وأشار نصر الى إن التغيرات العالمية تحتم علينا أن نجدد نظرتنا نحو العالم وأن نتطلع الى آفاق جديدة، ويجب أن نتعلم أن نحلم ونجدد الأمل مرة أخرى؛ فالعالم اليوم يختلف كثيراً عن التسعينيات او حتى بداية الألفية، وإن القوى الإمبريالية المهيمنة تتراجع، وعولمة جديدة في طريقها للظهور، وزهرة التاريخ تتفتح مرة أخرى على احتمالات عديدة، وهذا يجعلنا كشعوب في الجنوب العالمي أن نعمل ونجتهد وننظم أنفسنا لانتهاز الفرصة لبناء مستقبلنا المشترك.

منظمة التحرير: فلسطين فقدت رجلا عظيما ستخلده شعوب حرة دافع عنها وساند قضاياها

رحيل المحامي الفرنسي جيل دوفير المدافع عن القضية الفلسطينية و«مايسترو» ملاحقة نتنياهو وغالانت

تقرير - نائل موسى

غيّب الموت محامي القانون الدولي الفرنسي، د. جيل دوفير، أحد أكبر المدافعين عن القضية الفلسطينية في المحاكم الدولية، والمايسترو الذي قاد جهود إصدار مذكرات الاعتقال ضد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير حربه السابق يوآف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

ورحل دوفير عن 68 عاما بعد صراع مع مرض عضال، الثلاثاء الماضي، بعد أيام من اصدار الجنايات الدولية في لاهاي مذكرتي الاعتقال، مخلفا إرثا نضاليا وحقوقيا وسيرة ذاتية كبيره خالدة في دفاعه عن القضايا العادلة وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وعلى مدى 30 عاما، قسّم الراحل نشاطه بين القطاع الصحي والاجتماعي والدفاع عن الأقليات في فرنسا والعالم، لكن القضية الفلسطينية كانت أولى أولوياته اذ هو محام في نقابة المحامين في مدينة ليون الفرنسية، وممرض سابق، ومحاضر في كلية الحقوق بجامعة "ليون 3".

وقاد الدكتور في القانون دوفير، جيشا قانونيا ضم جمعيات حقوقية ونحو 500 محامٍ من العالم أجمع في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، واعتبر "المايسترو" الذي وقف بقوة واصرار وراء مذكرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة بطلب من المدعي العام كريم خان، منذ مايو/أيار الماضي، ضد نتنياهو وغالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ويوم صدور المذكرات الذي اعتبره عيدا سعى لتحقيقه منذ سنوات، قال لابنه "الآن يمكنني أن أموت وأنا مرتاح"، ورغم ألم المرض الذي لم يفارقه، أصرّ على التحدث عن هذا الانتصار القانوني الاستثنائي لوسائل الإعلام.

وكان دوفير أحد المتحدثين باسم مجموعة مكونة من 350 منظمة غير حكومية، يمثلها 40 محاميا يتولون مسؤولية التعامل مع طلب العدالة

المقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية، بشأن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال حرب غزة بين عامي 2008 و2009، كما تم تكليفه من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لتقديم شكوى نيابة عنها في يناير 2009.

كما قدم المحامي الفرنسي شكوى ضد إسرائيل في يوليو/تموز 2014 بشأن عدوانها على غزة بالعام نفسه، وهو ما أدى إلى تحرك إعلامي كبير وخلق ضغوطا على محكمة العدل الدولية، نتج عنه انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي، ووافقت الجنائية الدولية على فتح فحص أولي للحقائق التي جرت اعتبارا من 13 يونيو 2014.

ورغم العقبات التي واجهت الفريق القانوني، ورفض الطلبات التي تقدم بها في ملف الجنائية الدولية، تميز دوفير بإصراره في الاستمرار وعدم الاستسلام، لاعتباره أن "نخوة الشعب الفلسطيني أهم من نخوة المحامين".

وبدعوة من سفيرة فلسطين في فرنسا، سافر دوفير من ليون إلى باريس للاجتماع بهيئة الأسرى، بهدف إدخال ملف الأسرى الفلسطينيين إلى محكمة الجنايات الدولية، رغم حصوله على رخصة المرض التي تستوجب عليه عدم السفر أو التحرك.

وكان دوفير قال لبرنامج على فضائية روسيا اليوم إن محكمة العدل الدولية ثبتت وجود دولة فلسطين بناء على قرار التقسيم.

وأوضح إن اصدار محكمة الجنايات الدولية حكما حول جرائم إسرائيل في غزة وفلسطين كانت «قضية معقدة، ولكننا حققنا تقدما منذ بداياتنا، منذ 15 سنة في 2009 عندما رفعنا أول قضية بعد العدوان المسمى الرصاص المسكوب.. وتقدمنا تدريجيا أمام محكمة العدل الدولية في قضايا هامة».

وأشار إلى أنه «عندما أقر الرئيس محمود عباس الاتفاقية أصبحت فلسطين دولة عضوا في محكمة العدل الدولية وبعد ثلاث أعوام في أيار 2018 رفعت قضية أخرى ضد إسرائيل حول نقل صلاحيات أو الاختصاص القضائي لفلسطين إلى المحاكم وكانت عملية هامة للغاية».

وفي 2021 أقرت المحكمة بكل وضوح أن فلسطين هي دولة ومن ثم ووفقا لنظام محكمة العدل الدولية ولها الاختصاص السيادي على الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، فلا مشكلة من الاختصاص القضائي، ولذلك إذا تأثرت أراضي فلسطين، فهذا من اختصاص المحكمة».

وأشار إلى أن «المحكمة أكدت أن دولة فلسطين يمكن أن تنقل صلاحياتها للمحاكم، ولذلك عندما رفعنا الدعوى في أكتوبر الماضي بعد أكثر من شهر من الحرب، لم تكن تلك الدعوة تقتصر على جرائم الحرب، بل كانت دعوى الإبادة الجماعية.

وأكد أن «هناك خطان يسيران متوازيين، خط محكمة العدل الدولية الذي تفصل في النزاعات بين الدول وخط محكمة الجنايات التي يمكن أن تصدر أحكاماً على من ارتكب جرائم في قيادة إسرائيل. وهي عضو في الأمم المتحدة ولا يمكنها بناء مستقبلها إذا تجاهلت تماما وجود محكمة العدل الدولية.

وتابع.. لم يذكر قرار المحكمة أوسلو، تحدث أن فلسطين تحتاج إلى حماية محلية للقانون الدولي وليس عن حماية الاتفاقية الثنائية، وإذا تصرف الفلسطينيون بحرفية فسيحصلون على دولتهم، تاريخياً فلسطين موجودة قبل إسرائيل ففي أيام عصبة الأمم كانت فلسطين دولة وكان لها حكومتها وبرلمانها وجرى تقسيم فلسطين أنداك.

المحامي الدولي يصف الخبير في القانون الدولي عبد المجيد مراري وهو صديق دوفير، قال: الراحل كان محاميا انسانا عاش من أجل المبادئ ومن أجل القضايا العادلة عموما وعلى رأسها القضية الفلسطينية حيث سعى لإصدار مذكرات اعتقال ضد مجرمي الحرب في أي مكان.

وأضاف مذكرات التوقيف بحق نتنياهو وغالانت «كانت بمثابة الهدية التي سعى إليها لأكثر من 15 عاما، حيث رحل بضمير مرتاح، وسنكمل معركتنا القانونية بروح دوفير لتنفيذ إرادته ووصيته، لأن العمل الحقيقي والأصعب بدأ فعليا.

وقال مراري: «بوفاته فقدنا قامة قانونية وحقوقية لا تقدر بثمن»، فقد انتصر للقضية الفلسطينية منذ أن أصبحت فلسطين عضوا في نظام روما، وعند صدور مذكرات 5 شباط 2021، حيث كان يراجع ويساعد خبراء الجنائية الدولية في صياغتها».

ونعت دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة أحمد سعيد التميمي، المناضل الأممي، المدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية كافة.

وقال مدير عام الدائرة قاسم عواد، القضية الفلسطينية والإنسانية فقدت أحد رجالاتها العظماء، الذي غادرنا بعد أن نال ما سعى وراءه لما يزيد عن 15 عاما، وهو ملاحقة مجرمي الحرب أمام المحاكم الدولية.

وأضاف: «دوفير كان صادقا في نضالاته ووفيا لمبادئه وترك وراءه إرثا نضاليا وحقوقيا لن ينسى، وأن سيرة دفاعه عن القضايا العادلة ستبقى إلى الأبد، وأن الشعوب الحرة لا تنسى من دافع عنها وساندها».. سيرة يحفظها وسيخلدها الفلسطينيون وهم يلاحقون عدوهم، وعدو الإنسانية، الذي بات ووزير جيشه السابق مطلوبا بتهمة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بانتظار ان تقول محكمة العدل الدولية كلمتها الفصل في جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

١٧٠١ في لبنان.. فماذا عن فلسطين؟

بقلم: د. فريد إسماعيل

وأخيرا صمتت المدافع في لبنان، وتمكن هوكشتاين من التوصل إلى صيغة وافق عليها الطرفان تتضمن الاتفاق على تنفيذ القرار ١٧٠١ مع آليات تضمنتها الورقة الأمريكية. وما أن تم الإعلان عن الاتفاق حتى بدأت قوافل النازحين بالعودة إلى مناطقهم ليصدموا بحجم الدمار الهائل الذي طال منازلهم وارزاقهم بفعل سياسة التدمير الشامل التي انتهجها جيش الاحتلال الاسرائيلي في عدوانه، هي ذات السياسة التي برع العدو في انتهاجها في قطاع غزة على امتداد عام وشهرين ولا زال مستمرا.

الكثيرون اضطروا للمغادرة مجددا. فمنهم من لم يجد بيته بعد أن دمره العدوان، وآخرون غادروا بسبب غياب مظاهر الحياة مع تدمير البنية التحتية من كهرباء وماء وافران الخبز، وفقدان أي مكان يمكن منه شراء الاحتياجات الضرورية. كما وأن الكثيرين لم يستطيعوا الوصول إلى قراهم بسبب تواجد قوات الاحتلال فيها أو سيطرتهم بالنار عليها ومنعهم من العودة. لقد اختلف المشهد كثيرا عن مشهد عودة النازحين إلى الجنوب بعد حرب العام ٢٠٠٦، إذ حينها انسحبت قوات الاحتلال بشكل سريع وعاد الجميع إلى بيوتهم وقراهم خلال ساعات. أما اليوم وبعد الاصطدام بهذا الواقع، أصبح الجميع يدرك أن ما كان عام ٢٠٠٦ كان نهاية للحرب، أما اليوم فهو اتفاق لوقف إطلاق النار ربما يشكل نهاية للحرب إذا ما التزم الطرفان ببنود الاتفاق خلال فترة الستين يوما المشار إليها فيه، وإلا فإن الحرب ستستأنف، وهذا يعتمد على مدى جدية الأطراف. فمن جهة يعتمد على مدى قدرة حزب الله على استيعاب الواقع الجديد، ولكن بالأساس يعتمد على نرجسية نتنياهو وما يضمره هو وحكومته الفاشية من مخططات، لا سيما وأنه اضطر إلى القبول بالاتفاق تحت وطأة الضغط الأمريكي، وطلب ترامب إنهاء الوضع قبل تسلمه سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ودعمه لجهود هوكشتاين. فجميعنا ندرك قدرة نتنياهو على الكذب والتضليل والتملص من الالتزامات.

لكن رغم الضبابية التي تحيط ببعض بنود الاتفاق والقدرة على الالتزام بها، يبقى السؤال: هل يمكن استنساخ هذا الاتفاق أو ما يشابهه على الوضع في فلسطين والحرب على غزة؟ الجواب قطعا لا، على الرغم من بعض ما بدأت العديد من وسائل الإعلام تسريبه عن بعض المبادرات في هذا الاتجاه. فالاتفاق حول لبنان هو نموذج يحاكي وضعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبالأصل استراتيجيا، يختلف تماما عن الوضع في غزة أو في الضفة الغربية رغم وجود بعض العوامل المشتركة. كما وأن الأهداف الصهيونية في غزة والضفة في هذه المرحلة تختلف وبالعمق عن أهدافها في لبنان، مع ادراكنا بأن الهدف الأساس والاستراتيجي لهذا الكيان هو السيطرة على المنطقة برمتها والتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر بمقدراتها، والهيمنة على الممرات الاستراتيجية الاقتصادية العابرة لمنطقتنا العربية من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط.

لا بد هنا من الاعتراف بأن إسرائيل نجحت من خلال عدوانها على لبنان من فصل الساحات عن بعضها واسقاط شعار «وحدة الساحات». هذا الشعار الذي لم يرقى يوما إلى مستوى الوحدة، وإنما اقتصر على جبهات إسناد ومشاغلة لم تمنع العدو من تدمير قطاع غزة، أو يعيق عملية الإبادة الجماعية رغم كل التضحيات. كذلك سعت إسرائيل من خلال هذا العدوان إلى إزالة التهديدات المباشرة على الحدود الشمالية لضمان سلامة قاطني تلك المناطق. يضاف إلى ذلك السعي لتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة باعتبار حزب الله درة التاج ضمن أذرع إيران في المنطقة.

ومن الملاحظ أن الارتدادات السياسية لنتائج هذه الحرب وللاتفاق المبرم في الداخل اللبناني، هو القبول اليوم بما كان مرفوضا بالأمس من قوى المحور وداعميه، كالتمديد لقائد الجيش اللبناني وتحديد التاسع من كانون الثاني موعدا لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في جلسات مفتوحة، مما يعني إلزامية الانتخاب بعد رفض دام لأكثر من سنتين. أما في غزة والضفة، فالأهداف الصهيونية أكثر خطورة وعمقا. كما أن الواقع السياسي الفلسطيني مختلف عن واقع لبنان كدولة وكقوى سياسية. فإن كان نتنياهو وحكومته المتطرفة مارسوا القتل والتدمير في لبنان كما في غزة، إلا أن هدفهم في غزة والضفة هو قتل القضية الفلسطينية برمتها من خلال حرب الإبادة والتجويع في غزة وحرب الحسم الاستيطاني في الضفة، وإقرار تشريعات تمنع اقامة دولة فلسطينية.

كذلك فإنه وعلى الرغم من الأزمات التي يعيشها لبنان والخلاف العامودي بين قواه السياسية والطائفية، إلا أن عملية التفاوض بكل جوانبها كانت حكرا على الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية. ومنذ اليوم الأول للعدوان الصهيوني على لبنان، قام حزب الله بإسناد عملية التفاوض إلى رئيس المجلس النيابي. وبالفعل، فإن كل الاتصالات السياسية واللقاءات مع الموفدين العرب والامريكيين والدوليين، والمداولات التفاوضية حول تطبيق القرار ١٧٠١ ومناقشة الورقة الأمريكية وآليات التنفيذ لإنهاء الحرب كانت تتم مع رئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة اللبنانية. والاتفاق النهائي تم توقيعه من الحكومة اللبنانية صاحبة الشرعية. وفي الوضع اللبناني، فإن حزب الله يمثل جزءا من النظام السياسي، لذلك فإن النظام في لبنان يفاوض باسمه، كما أن من يحل محله اليوم في الجنوب هو الجيش اللبناني المعزز بإجماع وطني.

أما في غزة، فعلى الرغم من حرب الإبادة المستمرة، مع كل ما تحمله من خسارات لا يمكن وصفها على الصعيد البشري أو المادي، ومن احتلال للقطاع وتصعيد للاستيطان في الضفة الغربية، فإن حركة حماس لا تريد أن تدرك بأن الحرب على غزة لا تحمل أي محتوى حدودي كما في لبنان، وإنما تحولت إلى برنامج صهيوني يمنع إقامة دولة فلسطينية ويقطع الطريق على أي أمل بتسوية عادلة لقضيتنا الفلسطينية، ويهدف للقضاء على الوجود الفلسطيني برمته. ورغم كل ذلك، يصر قادة حماس على عدم رؤية الواقع والاعتراف بالحقيقة، واتخاذ الموقف الوطني الصائب بترك موضوع التفاوض بالكامل للسلطة الوطنية بصفتها السلطة الشرعية المعترف بها دوليا، مما من شأنه أن يعطي دولة فلسطين والسلطة الزخم والقوة اللازمتين لمواجهة هذا العدو ومقارعة المجتمع الدولي من موقعها الشرعي الممثل لكل أطراف الوطن، والمعزز بوحدة الموقف الوطني الجامع.

هل يفهم الغرب إلى أين يجر العالم بدعمه لكييف؟

بقلم: خليل حمد

رسالة أسرع من الصوت أطلقها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً عبر بوابة أوكرانيا. جملة النقاط على الحروف وضعها بوتين في «خطابه إلى الأمة» عقب الهجوم الذي شنته موسكو بصواريخ باليستية أسرع من الصوت متوسطة المدى على منشأة عسكرية أوكرانية، من بينها أن بلاده يمكن أن تضرب المنشآت العسكرية لأي دولة تستخدم أسلحتها ضد روسيا. لكن الجملة الأبرز أن «الصراع في أوكرانيا يتحول إلى عالمي».

الهجوم الروسي لم يكون خارجاً عن سياق التصعيد الذي بدأه الغرب بمحاولة زحف «الناتو» إلى أوكرانيا، وعززه مراراً، وصولاً إلى منح الرئيس الأمريكي جو بايدن أوكرانيا إذناً باستخدام الصواريخ الأمريكية بعيدة المدى في استهداف عمق الأراضي الروسية، وهو ما تم فعلياً في الـ 19 من نوفمبر الشهر الماضي، عندما شنت كييف هجوماً بـ 6 صواريخ بعيدة المدى من طراز «ATACMS» الأميركية، ألحقتها بهجوم آخر في 20 نوفمبر بصواريخ «Storm Shadow» البريطانية. تجاوز الرئيس الأوكراني بهذا خطوط موسكو الحمراء التي لطالما حذرت من الاقتراب منها. فكان الرد صادماً ومفاجئاً. ظلت التكهنات تدور حول الرد الصاروخي الروسي تتفاعل حتى حسم بوتين الأمر: «اختبرنا صواريخ أسرع من الصوت، رداً على الأعمال العدائية».

لكن الأمر أعقد، فالرئيس بوتين في خطابه يعتبر أن «من حق موسكو استخدام أسلحتنا ضد المنشآت العسكرية العائدة إلى دول تجيز استخدام أسلحتها ضد منشآتنا، وفي حال تصاعد الأفعال العدوانية سنرد بقوة موازية». هذا يعني أن كل الغرب الذي يسمح لأوكرانيا باستخدام أسلحته ضد موسكو مهدد باستهداف منشآته العسكرية، لم يكن هذا إلا أول التحذير الروسي، قبيل تمعّن الغرب في تفاصيل الأحداث المتسارعة على الجبهة الأوكرانية.

في السياق، لا يمكن إغفال طبيعة السلاح المستخدم، وهو صواريخ «أوريشنيك» الأسرع من الصوت القادر -إذا أرادت روسيا-على حمل سلاح نووي، وطبيعة الاستخدام الذي اعتبرته موسكو «اختباراً» لواحد من أحدث أنظمة الصواريخ الروسية متوسطة المدى، وتوقيت كل ما جرى بعد أقل من ثلاثة أسابيع على إعلان فوز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بولاية رئاسية جديدة. معادلات تريد موسكو فرضها خلال المرحلة القادمة أبرزها أن «الغرب لا يجنح للسلم»، بل يُدفع إليه دفعاً، وهذا ما تقول موسكو إنها تحاول الوصول إليه.

لأجل هذا ربما جاء الإعلان عن «تحديثات العقيدة النووية الروسية» بعد ساعات فقط من الهجوم الصاروخي، في رسالة أشد تعقيداً، خصوصاً وأن العقيدة الجديدة تم تعديلها لتتلائم مع المعطيات الحالية وتحديات المرحلة التي تمر بها روسيا والعالم. لا تشترط العقيدة الجديدة أن يكون الرد النووي الروسي على «اعتداء نووي» من قبل «دولة نووية».

في تفاصيل العقيدة الجديدة أن روسيا قد تفكر «في توجيه ضربة نووية إذا تعرضت هي أو حليفتها بيلاروسيا لعدوان باستخدام أسلحة تقليدية تهدد سيادتهما أو سلامتهما الإقليمية».

هذا الخط الأحمر الروسي تم تجاوزه عندما استخدمت أوكرانيا صواريخ الغرب بعيدة المدى ضد الأراضي الروسية، لكن موسكو ترغب في تحذير كييف والناتو بأن هذا التجاوز يجب أن يكون الأخير، فالعقيدة النووية الجديدة تعني أن استهداف روسيا بصواريخ باليستية أمريكية الصنع تم إطلاقها من أوكرانيا هو هجوم مشترك بين كييف وواشنطن يسمح لموسكو بالرد نووياً. رد تريده موسكو بهدف الوصول إلى اتفاق سلام يرحب به الرئيس بوتين شرط تخلي أوكرانيا عن طموحات الانضمام إلى «الناتو».

واشنطن من جهتها تقلل من أهمية الهجوم الروسي أو تحذيرات موسكو، وتنقل صحف ووسائل إعلامية عن «مسؤول أميركي» حديثاً عن «مسعى روسي لترهيب أوكرانيا ومن يدعمها»، «لكن ذلك لا يبدل المعطيات في هذا النزاع». يبدو هذا التقليل من أهمية ما جرى جزءاً من رغبة الرئيس المنتهية ولايته جو بايدن في وضع خلفه ترامب أمام «أمر واقع» في أوكرانيا عبر تصعيد التوتر في بؤرة الصراع المستمر منذ نحو ألف يوم، بما يجعل وعود ترامب الانتخابية بوقف الصراع في أوكرانيا أمراً مستحيلاً، وذلك في تكرار لما فعله الرئيس الديمقراطي باراك أوباما عام 2017، عندما سلم لترامب في ولايته الأولى علاقات متوترة جداً مع موسكو بعد طرد مئات الديبلوماسيين الروس وقطع سبل التواصل مع الكرملين في أواخر أيامه في البيت الأبيض.

في العلوم العسكرية، لا يجب أن يؤدي أي تصعيد إلى حرب أوسع، قد يكون في هذا التصعيد رسائل تهدئة مبطنة. تحتاج الرسائل الروسية المحمولة على متن صواريخ «أوريشنيك» إلى قراءة غربية معمقة: تريد موسكو إنهاء الوضع غير المريح في أوكرانيا بأي طريقة، وتقول للغرب على أبواب «نقطة التحول» بعودة ترامب: إما استمرار الحرب باستخدام صواريخ أحدث واقوى من «أوريشنيك» قد تصل حد حمل رؤوس نووية، وإما أن يجنح الغرب للعقل والمصلحة وينهي هذا الاستنزاف المتبادل، لأجل خير الجميع. الكرة في ملعب الغرب الذي يستعر الصراع على حدوده، وفي ملعب ترامب الذي قد لا تحمي بلاده المحيطات التي تفصلها عن بؤرة الصراع «العالمي» إذا ما استمر التصعيد.

وقف إطلاق النار.. هل حققت اسرائيل أهدافها؟

بقلم: عايدة عم علي

يروج البعض ان وقف الحرب في لبنان تم من خلال إعطاء رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الضوء الأخضر لبحث المبادرة الأميركية الجديدة بشأن غزة ولبنان، ليتدحرج بعدها سيل من التصريحات والتأكيدات بأن الأمور في خواتيمها، وان الاتفاق بات قاب قوسين من الدخول في حيز التنفيذ.

ورغم الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل امتدادهاً الإمبراطوري، كي تصبح القوة المستعبدة الإقليمية بالحال التي هي عليها اليوم. وان عدم اكتراث واشنطن بالموت والدمار الذي ألحقته «اسرائيل» العنصرية بالفلسطينيين واللبنانيين يشكل شهادة على طبيعتها الاجرامية العنصرية الا أن إطلاق الصراخ حول الإخفاقات المتتالية لأركان حرب نتنياهو في تغطية الخسائر، والفشل الذريع الذي يمنى به جيشه على الحافة الأمامية، ليأتي طلب رئيس أركان لواء غولاني إنهاء مهامه بعد حادثة كمين حزب الله في جنوب لبنان، مثالاً بسيطاً بأن جميع أركان جيش الاحتلال خارج الخدمة.

لكن ثمة من يسأل لماذا الآن اعطى نتنياهو الضوء الأخضر أمام الجهود الأميركية-الفرنسية لوقف العدوان على لبنان وما الذي حدث؟ وهل أكمل مهمته وحقق أهدافه التي أعلنها مع بدء عدوانه البري على لبنان؟ وهل دمر هيكلية وقوام المقاومة اللبنانية ودفع بها إلى شمال الليطاني؟ هل سلمت المقاومة أسلحتها الثقيلة ورفعت الراية البيضاء؟ لكن الأهم ماهي الصفقة التي حصل نتنياهو مقابل وقف إطلاق النار من فرنسا والولايات المتحدة.

بالعودة الى أحداث الأيام الأخيرة، وفي قراءة لما تم خلالها من تطورات ميدانية وضغوط سياسية بالتوافق مابين الإدارة الأمريكية الجديدة والقديمة، ربما تقدم جوابا بأن صراخ نتنياهو، جاء بعد يوم الأحد الأسود الذي صبغت المقاومة اللبنانية به سماء تل أبيب، وحولت ذاك اليوم إلى جحيم، حينما أمطرت المدينة بأكثر من 340 صاروخاً وعشرات المسيرات التي شلت الحياة في أول أيام الأسبوع، وأنزلت نحو 4 ملايين صهيوني إلى الملاجئ، وبعد معارك ومواجهات برية عنيفة في الخيام وشمع وميماس، حيث تحولت الميركافا إلى كتل من نار.

علاوة على ذلك المقابل الذي ستحصل عليه إسرائيل مقابل الترتيبات السياسية في لبنان بدأ من ترسيم الحدود البرية كمقدمة للاعتراف الى تعزيز قوة الجيش، ودفع قوات حزب الله شمال الليطاني، الى انتخاب رئيس جمهورية جديد مع حكومة جديدة قوية.

المؤكد أن القرار 1701 الذي صدر في أعقاب حرب تموز 2006، ومنذ تاريخه وحتى قبيل ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣، قام الاحتلال بخرقه الاف المرات، واليوم نحن أمام القرار ذاته؛ ليبقى السؤال من يضمن عدم خرق الكيان له، والالتزام ببنوده دون مراوغة أو تفسيرات خارج الإطار، وخاصة أن نتنياهو أعطى الضوء الأخضر لتوقيع الاتفاق، تحت ألم ضربات المقاومة، وخوفاً من تداعيات رفض الصفقة الأمريكية الفرنسية وجوائز ترضية.

لاشك أن هرولة نتنياهو؛ وترويج وسائل الإعلام الإسرائيلية الداعمة له للاتفاق، يعكس حجم المأزق الذي يكابده نتنياهو وزمرته، والقلق من تراجع الغطاء الدولي وخصوصا الأمريكي والذي أكد رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، وهو المخول بالتفاوض من لبنان بأن «الفضل للتوازن في بنود الاتفاق يعود للمقاومين الأبطال في الميدان»، كما يعكس حجم الفجوة بينه وبين المجتمع الإسرائيلي، إذ أقر عميد احتياط في الجيش الإسرائيلي بأنّ «أيّ اتفاق، حتى أفضلها، لن يحلّ أزمة الثقة والهوّة التي بين الجانبين»، ويقصد بين المستوطنين والقيادة المحلية، وبين سلطات إسرائيل والمؤسسة الأمنية والعسكرية.

أياً كانت المبررات الإسرائيلية التي وحشيتها تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة تحمي الشرق الأوسط بل والنظام العالمي بأكمله منها ومعاقبتها وردعها عن انتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي والأعراف الدولية.

ولهذا فإن ذهاب قادة الكيان الصهيوني إلى التوقيع، هو بمنزلة صراخ في أرض المعركة ظهر بهيئة ١٧٠١ في السياسة، وهو أيضا مخرج للتسوية بلبوس اتفاق، واعتراف أن المقاومة استطاعت فرض معادلة ردع جديدة، معادلة رسمتها صواريخ المقاومة التي دكت تل أبيب، واستطاعت احتلال شمال فلسطين المحتلة بالنار.

إن العالم بأسره لن ينسى الصمود والبطولات الأسطورية لأهل الجنوب والبقاع والضاحية وكل لبنان، الذين قدموا أغلى ما يملكون من أجل سيادة لبنان وحريته وكرامته ودفاعا وإسنادا حقيقيا للشعب الفلسطيني الذي واجه ويواجه حرب إبادة لا مثيل لها على مرأى ومسمع من العالم.

هؤلاء المقاومين الذين حققوا النصر بصمودهم ودمائهم وحاضنتهم الشعبية، وإفشالهم لأهداف العدو الذي توهم بأنه سيسحق المقاومة ويعيد ترتيب الأوضاع في لبنان والمنطقة بما ينسجم مع مخططاته لكن أحلامه وأوهامه أسقطت، ونتنياهو الذي أراد مفاوضات تحت النار، خشي الاحتراق بنيرانها.

إن شعب فلسطين لن ينسى وقوف المقاومة اللبنانية الباسلة وأبطالها معه وإسناده في لحظة عز فيها النصير.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

ننتظر يوم تضامن عالمي بالأفعال

يحل اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام، والذي اقرته الأمم المتحدة ويصادف29 نوفمبر/ تشرين ثاني من كل عام، والشعب الفلسطيني احوج ما يكون فيه للتضامن العالمي الجدي والعملي معه ومع حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف بعيدا عن اجترار ذات البيانات الجوفاء والشعارات المنتهية الصلاحية والتي ثبت عقمها وفشلها وازدواجية المعايير إزاء ما يأتي فيها من سياق لفظي.

فهذا اليوم يحل بعد 420 يوما من الجنون الفاشي ضد أطفال ونساء وشيوخ ضمن حرب إبادة شاملة وجرائم ضد الإنسانية يقترفها جيش الاحتلال في قطاع غزة، فيما في الشق الآخر من الوطن يتصاعد الاجرام الصهيوني بالقتل والاسر والطرد والخنق بحواجز عسكرية تقطع الاوصال وتمنع النقل والتنقل، فيما شيح الاستيطان ينهش الارض، وتعيش القدس العاصمة تحت التهويد والاسرلة، ومحاولات تهجير وتشريد تطرق أبواب الاسر الفلسطينية في القدس وباقي انحاء الضفة ضمن مخطط لتصفية القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا التي جاء هذا اليوم من اجلها.

ان هذا الواقع الأليم الذي يمر به الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، يحتاج من المتضامين أكثر من الشعارات والحديث عن المبادئ الدولية والاممية، وقرارات بالشرعية الدولية التي لم تستطيع بفعل الهيمنة الأمريكية وحليفاتها الغربية من تقديم حتى الدواء والغذاء والماء وهي أبسط الحقوق للقطاع المحاصر والذي يدك باعتي الصواريخ والطائرات والدبابات الامريكية في ظل غطاء سياسي ودعم اقتصادي غير مسبوق يجلها شريك في هذه الجرائم.

ان التضامن الفعلي الذي ننتظره هو ان يقوم المجتمع الدولي بإجراءات فورية وعملية لتطبيق قرارات الشرعية وعدم خيانة المبادئ التي يؤمن بها المجتمع الدولي، لقد أظهر الغرب تضامنه الكامل مع أوكرانيا، ولم تسلم روسيا الاتحادية من العقوبات حتى طالت القطاع الرياضي أيضا، رغم أن ما يقوم به الاحتلال ضد شعب اعزل يناضل من اجل حريته وتقرير مصيره على ترابه الوطني يفوق عشرات المرات ما قامت به روسيا والتي تدافع أيضا عن أراضيها ووحدتها وسلامتها.

لعل الفعل الوحيد الذي ابداه المجتمع الدولي ورغم انه جاء متأخرا كان مذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد مجرمي الحرب نتنياهو وغالانت، والذي نأمل ان يبقى في الادراج حبرا على ورقة إضافة الى اتخاذ ما يكفي من الإجراءات والتدابير لإنقاذ الشعب الفلسطيني من هول البشاعة والفاشية التي يرتكبها وما زال الاحتلال ضده.

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تكثر الخطب والبيانات وجلسات الأمم المتحدة التي منذ النكبة حتى الآن دون أن تقدم خطوات تغير من واقع حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال أو تضغط لإنهاء الاحتلال ومحاسبة المحتلين.

وفي المقابل نغتنم المناسبة لنخاطب أنفسنا اولا وقبل الاخر بالتضامن مع نفسنا بوحدة قراره الوطني المستقل، والبعد عن التجاذبات والمحاور الإقليمية، فالأولى وحدة الساحة الفلسطينية قبل رفع شعار وحدة الساحات التي باتت تتشكل وتتفكك بقرار ايراني واضح، فالحفاظ على وحدة النظام السياسي الفلسطيني ومرجعيته منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، بات مطلبا وطنيا في ظل التحديات المصيرية القائمة. نقول ذلك ونحن نتطلع الى تضامن عالمي وحقوقه بالأفعال قبل الأقوال ليكون هذا اليوم أداة وآلية فعالة تضع شعبنا على طريق الحرية وتقرير المصير والاستقلال الناجز بعيدا عن عبث الربط الغربي لهذه المبادئ التي تنادي بموافقة الاحتلال والمفاوضات والاتفاقيات الثنائية، متى تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور